الظاهر ان يكون جار ومجرور ويحتمل ان يكون مضارعا منصوبا فتأمل وهذا
انما يصح على مذهب البصريين الجاعلين العامل في المبتداء والخبر معنويا و
اما من جعل العامل في المبتداء الخبر والعامل في الخبر المبتداء فالواجب ان
يقول ان يكون العامل مبتدا او خبرا او حرفا والضمير مرفوع جملة حالية صاحبها
العامل لا يقال ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور ولا منصوب ليلا ينتقض
بضمير انه قائم مرفوع محلا كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير متصل اصطلاحا
حالا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع
وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوي والحروف والحال بالنسبة
الى الاول موكدة وبالنسبة الى الثاني مقيدة يحترز بها عن الضمير المنصوب فانه
متصل مع كون العامل حرفا نحو ليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل
حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام
في تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور
لا يكون منفصلا ولو قال او يكون مرفوعا بمعنوي او حرف او مسندا اليه لكان
احصر او يكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من الظاهر بما هي
تلك الصفة له بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو ضاربه هو
فاقتصار الرضي على الثلثة الاول غير معول عليه واخرج بقوله صفة ما اسند اليه
فعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس
على ما في الرضي لكن في الهندي انه يتعين الانفصال في مقام اللبس فينتقض
قصر مواضع التعدد فيما ذكره وبعض ايضا نحو اقائم انت وجاء في زيد
واعجبني ضرب هو او اعجبني القرب هو وابعد كهو ولو قال او يكون مسند
اليه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
الافعل واحدهما مرفوعا اذ كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار في

اكرمتك

اكرمتك فان كان احدهما اعرف وقدمته الاخص فان كان الاول اعرف فلك
الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتك ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه وفي
الرضي ان الانفصال في باب خلت اولى والاتصال في باب اعطيت وان الانفصال
بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب والايان لا يكون احدهما
او لم يكن الاول اعرف فهو منفصل خلافا للمتأخرين منهم سيبويه جوزوا الاتصال مع تأخير
الاعرف وان قال هذا امر قياسي ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه
جوز الاتصال في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربي لكنه
مكثور وقاس المبرد غير الغائبين عليهما ومنعه سيبويه نحو اعطيته اياك
واياه والمختار في خبر باب كان الانفصال اختار باب كان على الافعال الناقصة
ليتناول اصبح واكونكه ونظاير قيل انما اختير فيه الانفصال لانه في الاصل
خبر المبتداء وفي الحال يشبه بالمفعول فيجوز الوجهان عملا بالجهتين اقول
وترجح جهة كونه خبر المبتدا لانه كان خبر المبتدا حقيقة وليس بمفعول حقيقة
ولم يجز انفصال المفعول على علته مع انه مبتدأ في الاصل او خبر لانه مفعول
حقيقة في الحال فرجح جهة الاتصال لكونها حقيقة في الحال والاكثر لولا
انت لم يقل لولاك انا ليكون قوله الخ شاملا لجميع ما اتصل بهم اولا صحيحا
ايثار الذكر ما شاع من بين الالفاظ المقصودة وكذا في قوله وعسيت الى آخره
بالخطاب وليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال بخفاء شمول الحكم ضميري المتكلم
اللذين كانا سيلاه التصرف الى الآخر لان وضوح عدم المخالفة وبعدها
وظهور عدم وجوب الابتداء بشيء من الضمائر المشاركة في الحكم ازال الخفاء
ليس لك ان يجعل عسيت متكلما لانه يبعد لولا انت وعسى كل
البعد وجاء لولاك وعساك الى آخرهما واختلف توجيههم لهما فمنهم من وجه
الضمائر لان الاشكال الجاء من قبله فهو احق بالتاويل وقال بعضهم ان يستعمل
ان الاول مجرور واستعير المرفوع على عكس ذلك انت والثاني منصوب استعير له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1